حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي
www.hurrriya.com
حرية – العدد (١٦) ٢٠١٢/١٢/٢٤

هل بقي متسع للحل السياسي؟

علي الشيخ منصور

يصل الإبراهيمي إلى دمشق أم يقدم استقالته؟ تبدو مجرد أسئلة صحفية في نشرات الأخبار، أكثر منها أحداث سياسية، تقوم على فعل أو تؤسس لفعل، فأصداء المجازر اليومية في سوريا والتي لن تكون مجزرة «حلفايا» يوم الأحد المنصرم آخرها، أقول أن هذه المجازر الوحشية قضت سابقا على أوهام المبعوث الدولي والعربي السابق إلى دمشق كوفي أنان، قبل أن يرى أياً من بنود خطته الستة النور، وهي اليوم تسهم في مساعدة الأخضر الإبراهيمي- الذي قبل تكليفه بتلك المهمة مترددا- أن يحسم تردده بسرعة أكبر، وينسحب بأقل الخسائر التي يمكن لها أن تلون باقي أيام حياته، خاصة وأن حلفاء نظام الأسد في الدبلوماسية الدولية كروسيا وإيران باتوا مقتنعين باستحالة الدفاع عنه أكثر مما فعلوا، وهذه هي الرسالة الوحيدة التي يمكن قراءتها من المبادرات الروسية والإيرانية على السواء، فالتنافس المحتدم بين المبادرات الدولية مؤخراً لا يعكس آفاقا للحل السياسي، بقدر ما يعكس تسارع الانتصارات التي يحققها الجيش الحر، وليس ما يتردد مؤخراً عن خروج الأسد من عاصمته باتجاه مسقط رأسه في القرداحة أو أي مكان آخر على الساحل السوري، أو ما يُشاع عن رحيله أو قبول الرحيل، إلا بعضاً من الحب المتناثر من طاحونة المعارك التي تخاض ببسالة في كل المساحة السورية.

هذا الاستنتاج عكسته الدبلوماسية الأمريكية بأكثر من طريقة في الأيام الأخيرة، كما أشار المسؤول السابق عن الملف السوري في الخارجية الأمريكية فريدريك هوف في مقابلة مع جريدة النهار اللبنانية، حيث قال «إن فرص الحل السياسي آخذة في الاضمحلال» إذ لا دليل على أن الأسد مستعد للتنحي عن السلطة، وهو الشرط الذي تغفله كل المبادرات السابقة، باستثناء المبادرة التركية التي وضعت حدا زمنيا للأسد لا يتجاوز الثلاثة أشهر، على أن تكون المعارضة السياسية ممثلة بالائتلاف الوطني هي التي تقود الحكومة المؤقتة.

الموقف السابق للسيد هوف الباحث» بالمجلس الاطلسي» يبتعد بمسافة واضحة عن السياسة الأمريكية الرسمية للبيت الأبيض والتي ما زالت تراهن على دور للأخضر الابراهيمي، ربما يكون ثمرة تحول دراماتيكي للدبلوماسية الروسية، وهو ما يجهد وزير خارجيتها للتنصل منه باستمرار، بحيث تشكل وجهة نظر هوف البديل للدبلوماسية الأمريكية، بما فيها دعوته لتسليح المعارض السورية. لأننا «اذا قبلنا مقولة ان هذا الصراع سوف يحسم بالقوة على الارض، علينا اذا ان نقبل حقيقة ان الذين يقاتلون على الارض والذين سينجحون في الاطاحة بالنظام هم الذين سيقررون طبيعة المرحلة المقبلة، ولذلك علينا ان ندخل الحلبة ونسلح بعض الفصائل للتأثير على القوى التي نرى أنها صالحة لقيادة سوريا في المرحلة الانتقالية ووضعها على طريق التمثيل الحقيقي وصون وحدتها الوطنية».

وأعتقد أن الائتلاف الوطني في سوريا يتحرك على الأرض بقوة ومع كل مكونات الحراك الثوري بشقيه السياسي والعسكري، لحسم معركة اسقاط النظام بكل رموزه ومكوناته وبناء البديل الوطني

الديمقراطي، رغم الإنتهازية اليسارية التي تظهر في بعض مكوناته حيناً، أو تلك اليمينية التي تقفز إلى الواجهة حيناً آخر، فلم يعد هناك أي متسع للحل السياسي، وعلى الثورة أن تنجز مسافة الربع ساعة الأخيرة لوضع نهاية التراجيديا السورية.

الافتتاحية

الحكومة المؤقتة والإعاقة الانتهازية

سامي شيحان

يمكن أن نلاحظ تقدم الائتلاف الوطني في الكثير من المهام التي أنيطت به، إلا أنه فشل في اجتماع القاهرة الذي سبق اجتماع مراكش لأصدقاء سوريا، في التوافق على الهيئة السياسية الموسعة لقيادة عمله، كما فشل في التوافق حول الحكومة المؤقتة ومَنْ المرشح لقيادتها؟ مع التأكيد بأنها حكومة لن تمارس المهام الإدارية حاليا، وستكتفي بإحلال شرعية جديدة مقابل شرعية حكومة الأسد البائدة، وتلقي الدعم المالي وتوزيعه عبر المجالس المحلية في الداخل وهيئات الثورة الأخرى، ومساعدة الجيش الحر والكتائب المسلحة على توحيد جهودهم للتسريع بإسقاط النظام. ومع أن الائتلاف الوطني ماض في دعمه لمجالس الإدارة المدنية التي أنهت مؤتمرها الأول لإقرار بنية مؤسساتية تتكامل في أدائها مع عمل الحكومتين المؤقتة أو الانتقالية في حال تشكلهما بالجانب السياسي، والائتلاف ماض أيضا في دعمه المجلس العسكري الأعلى، كما جاء في البيان المشترك بينه وبين هيئة أركان القيادة العسكرية العليا حيث جرى التأكيد على هدف إسقاط النظام بكل رموزه وتفكيك أجهزته الأمنية، وتمكين الشعب السوري من اتخاذ قراره الحر والدفاع عن نفسه، عبر إسقاط النظام وتسريع عملية تشكيل حكومة مؤقتة رفعاً للمعاناة التي يعيشها شعبنا. فإن قوى الإعاقة اليسارية لم تتردد من رفع صوتها داخل الائتلاف بأنها لن تسمح بدوران عجلته السياسية، لأنها ستفضي إلى حكومة مؤقتة تكون مهمتها وبضغط أمريكي التفاوض مع النظام، وهو ما نفاه الائتلاف منذ البداية، وقد حددت هذه القوى بأن رهانها على المجالس المحلية المؤقتة، وقوى الحراك الثوري وفي مقدمتها القوى العسكرية.

الطريف أن هذه الإعاقة اليسارية ضد الائتلاف الوطني باسم القوى الموجودة على الأرض وبحجة وقف التسوية القادمة، لم يدركوا أن أمريكا هي التي تعيق الآن تشكيل هذه الحكومة، كي تبقى ورقة تفاوضية مع الروس حول تسوية قادمة!.

تجارب في العدالة الانتقالية

جورجيت أسعد

لم ينجح النظام السوري في قمع الثورة السورية خلال عشرين شهراً، لكنه نجح في إزهاق أرواح عشرات الآلاف واعتقال واختفاء عشرات الآلاف، بالإضافة إلى تشريد ونزوح الملايين إثر قصف مدنهم وأحيائهم بالأسلحة الثقيلة وتهديم البيوت فوق رؤوس ساكنيها. كما نجح أيضاً في تمزيق النسيج الاجتماعي بدرجة أو بأخرى، الأمر الذي بات يفترض بالضرورة اللجوء إلى العدالة الانتقالية لتضميد الجراح وتحقيق المصالحة الوطنية. خاصة وأنّ تجارب أكثر من اربعين بلداً في مختلف القارات تؤكد ضرورة هذه الآلية في إعادة اللحمة إلى أبناء المجتمع الواحد، كما تؤكد هذه التجارب على تطوّر جدي في أبعاد هذا المفهوم من مجرد المطالبة بتيسير الوصول للعدالة للضحايا أو أسرهم، وبين التشديد في عدم السماح في الإفلات من العقاب، إلى تعزيز مبادئ المحاسبة وصولاً إلى تكوين المحكمة الجنائية الدولية والتي تعتبر تتويجاً لهذا التطور.

تجارب في الآليات القضائية:

*- محاكمات العسكريين في الارجنتين:

بداية يمكن القول أنّ مصطلح العدالة الانتقالية- وليس المفهوم- ولد من رحم التجربة الارجنتينية المتميزة بثرائها وخصوصيتها، والتي عبرت مراحل عدة:

المرحلة الأولى: بدأت بانقلاب عسكري قاده الجنرال «خورخي فيديلا» على حكومة رئيسة الارجنتين «ايزابيلا بيرون» عام ١٩٧٦، مارس على الاثر سلطة دكتاتورية عسكرية، فقام بإلغاء الدستور وفرض الأحكام العرفية بذريعة حماية الارجنتين من خطر الشيوعية، وهكذا ظل العسكر طوال ست سنوات يستخدمون كل الطرق غير المشروعة في قمع الحريات وكم الأفواه، والتخلص من المعارضين.

خلفت هذه المرحلة ٣٠ ألف حالة اختفاء لشباب وشابات وأطفال وأمهات لم يُسمح لذويهم معرفة مصيرهم أو مكان وجود جثثهم أو معرفة كيف قتلوا أو متى. بالإضافة إلى وجود أعداد كبيرة من المعتقلين في السجون والمعتقلات بعد تخريب ونهب ممتلكاتهم.

حال هذا القمع دون تكوين أي أحزاب أو منظمات معارضة باستثناء حركة واحدة تعد مثالاً رائعاً وفريداً عرفته تلك المرحلة، وهي حركة «جمعية أمهات ميدان مايو»، التي بدأت عام ١٩٧٧ بتجمع ١٤ أم في ساحة «ميدان مايو» أمام قصر الرئاسة، ليطالبوا بمعرفة مصير أبنائهم المختفين. ولأنهنّ مجموعة من الأمهات فقد تركهم العسكر، إلا أنّ الحركة ما لبثت أن اتسعت وباتت الحركة السياسية الوحيدة المعارضة، والتي لم يستطع النظام قمعها. فحتى اليوم تواصل الأمهات التجمهر في ساحة الميدان كل خميس مطالبات الكشف عن مصير ابنائهم ومحاسبة القتلة، وضرورة منع تكرار ما حدث لأبنائهم ليس في الارجنتين فقط بل في العالم أجمع.

خسر العسكر في ابريل ١٩٨٢ نتيجة انهزام الجيش الارجنتيني أمام الأسطول البحري البريطاني في حرب «جزر الفوكلاند»، وجرت في البلاد لأول مرة منذ ٦ سنوات انتخابات ديمقراطية، جاءت ب «راؤول الفونيس» إلى الحكم عام ١٩٨٣ معلناً بذلك بداية مرحلة جديدة للحياة في الارجنتين.

المرحلة الثانية: بدأ «ألفونيس» مرحلة التحول الديمقراطي في البلاد، ولكن كان عليه التعامل مع ملف شائك جداً وهو ملف المفقودين والمختفين قسراً، فأنشأ لجنة لتقصي الحقائق عُرفت باسم «اللجنة الوطنية لدراسة مشكلة اختفاء الأشخاص»، استطاعت أن تُضَمِن تقريرها ٩٠٠٠ حالة بالرغم من نقص الوثائق بسبب اعتماد النظام العسكري سياسة اخفاء الأدلة والوثائق، إلا أنّ نشر هذا التقرير في الجريدة الرسمية أدى إلى تحريك المحاكمات ضدّ رموز ورجال الجيش المتهمين بارتكاب انتهاكات إنسانية بحق المعارضة الارجنتينية.

هذا الحلم بتحقيق العدالة للضحايا وتحقيق المصالحة للمجتمع لم يكتب له النجاح، إذ ما لبث أن عاد الجيش عبر عمليات ارهابية أرهقت حكومة «الفونيس» الذي سُرعان ما تراجع عن سياسته في محاكمة مرتكبي الجرائم من رجالات النظام السابق، ما أثر سلباً على مسار العدالة الانتقالية داخل الارجنتين، عندما أصدر الرئيس عام ١٩٨٥ قانون «النقطة النهائية» حدّد من خلاله تاريخ نهائي لتقبل الدعاوى المتعلقة باختفاء الأشخاص. وقانون «الامتثال للواجب» اعفى بموجبه الضباط الأقل رتبة من كولونيل من أي مسؤولية قانونية إزاء قتله للمواطنين باعتباره مجرد منفذ للأوامر، وكانت الانتكاسة الحقيقية لعملية تنفيذ العدالة وسيادة القانون في المرحلة الانتقالية داخل الارجنتين بصدور قانون العفو الرئاسي لعام ١٩٨٥.

المرحلة الثالثة: بدأت في عهد الرئيس السابق «نستور كريشنز»، حيث أعلن مجلس القضاء الأعلى عام ٢٠٠٥، قراراً بعدم دستورية العفو العام الصادر تحت ضغط العسكريين عام ١٩٨٥، ممّا أدخل الارجنتين في مرحلة جديدة من المحاكمات الجادة والعادلة لهؤلاء العسكريين الذين تمّت إدانتهم بالفعل في الثمانينات من خلال «لجان الحقيقة»، وبالفعل شهد عام ٢٠١٠ صدور أحكام ضدّ قادة وضباط الجيش ممن ارتكبوا انتهاكات جسيمة من اعتقال وتعذيب وقتل واخفاء جثث، طالت حتى رأس النظام العسكري «خورخي فيديلا» حيث حكم عليه بالسجن ٢٥ عاماً بالرغم من بلوغه ال ٨٥ من العمر.

*- لجنة العدالة والمصالحة في جنوب أفريقيا (آليات غير قضائية):

بدأت تجربة العدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا عام ١٩٩٥، بتكوين لجان شعبية عُرفت ب «لجان الحقيقة والمصالحة»، مهمتها الكشف عمّا ارتكبه نظام الفصل العنصري «الأبارتيد» من جرائم وانتهاكات، والعمل على إنصاف الضحايا وتعويضهم.

عام ١٩٩٨ أصدرت اللجان تقريرها الذي ضمّ أكثر من ٢٢،٠٠٠ شهادة لضحايا وشهود، بالإضافة إلى ألفي شهادة تمّ الإدلاء بها في جلسات استماع علنية، إلاّ أنّ معظم هذه الجهود التي هدفت للمحاسبة عن الجرائم والانتهاكات المرتكبة خلال سني حكم الفصل العنصري في جنوب أفريقيا قد باءت بالفشل، بسبب قانون «العفو من أجل الحقيقة» الذي أقرته اللجان والقاضي بمنح العفو لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الراغبين بالاعتراف، ثمّ كانت المحاكمات السرية غير النزيهة لمرتكبي الانتهاكات ممّن لم يتقدموا بطلبات الحصول على العفو من اللجنة. إلاّ أنه وبالرغم من عدم نزاهتها فقد أثارت من القلق ما دفع بالرئيس «ثابو مبيكي» إلى إصدار عفو رئاسي مكّن المجرمين من الإفلات من العقاب.

عام ٢٠٠٨، أعلنت محكمة بريتوريا العليا عدم دستورية الملاحقة القضائية، ثمّ عام ٢٠١٠ أيّدت المحكمة الدستورية حق الضحايا باستشارتهم قبل منح العفو السياسي. ما اعتبر انتصارات، لكن وعلى الرغم من كل هذا لا يوجد حالياً أمام المحاكم ولا حتى حالة واحدة من الحالات التي أُوصيّ بملاحقتها قضائياً، وقد تقدّم العديد من الضحايا بشكاوي تصف عملية استشارتهم بمنح العفو بأنها غير ذات جدوى.

*- المغرب

تعتبر تجربة «هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب» تجربة رائدة في العالم العربي، وإن جاءت ناقصة، إذ لم تتضمّن الكشف عن كبار المسؤولين عن هذه الانتهاكات، أو محاكمة الجناة، لكنها تضمنت الاعتراف بمعاناة الضحايا، ورد الكرامة والحقوق لهم مع التعويض عليهم. كما عملت على إصلاح وتأهيل عدد غير قليل من مؤسسات الدولة.

تؤكد هذه التجربة على إمكانية تحقيق المصالحة الوطنية عبر آليات العدالة الانتقالية من داخل السلطة الحاكمة، في حال توفر الإرادة السياسية الراغبة بذلك، فالمعروف أن المغرب شهد خلال الفترة من ١٩٥٦ حتى ١٩٩٩ ، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بمختلف أصنافها من اختفاء قسري واعتقال تعسفي ونزع للممتلكات، خلّفت بدورها الكثير من الآلام والاحتقان الشعبي، ممّا دفع بالسلطة الحاكمة إلى تشكيل «هيئة الانصاف والمصالحة» التي نجحت في تحقيق المصالحة الوطنية بين أبناء المجتمع والسلطة الحاكمة.

أخيراً يمكننا القول أنّ تفاوت التجارب واختلاف الآليات لا يغير من الحقيقة بشيء، إذ أنّ وجود الانتهاكات يفترض وجود آلية للمحاسبة وهذا من بديهيات إحقاق العدالة، أمّا المصالحة الوطنية فهي تفترض بداية الكشف عن أسماء الضحايا وما تعرضوا له من انتهاكات، وفضح الجناة وما ارتكبوه من جرائم، ومن ثم يخير الضحايا بين العفو عمن ارتكبوا الانتهاكات بحقهم أو مقاضاتهم، لأنّنا عندما نتحدث عن الحقيقة والمصالحة فنحن نولي الأهمية للحقيقة قبل المصالحة، دون أن تعني العدالة الانتقالية أو المحاكمات الانتقام.

العقارات بين توقف التمويل والحل الأمني العسكري للنظام

نعيم نصار

يعرف السوريون وطوال سنوات القهر والمعاناة المستمرة منذ ٤٢ عاماً، أن حلم امتلاك البيت، العقار، مايزال يراود شرائح كثيرة، وقد ينقضي العمر دون تحقيق هذا الحلم.

ولعل قطاع العقارات من أهم القطاعات التي اشتغل واستثمر بها رأس المال السوري، أما الحكومات السورية المتعاقبة ومن خلال وزارة الإسكان والجمعيات السكنية، فقد كانت شريكة القطاع الخاص في هذا المجال، لكن الفساد المخيف ومناخات البيروقراطية والإثراء غير المشروع، جعلت مشاريع الحكومة السكنية تتحول إلى عبء إضافي على المواطن المشترك في هذا المشروع أو ذاك. حيث يسود التأخير لسنوات وسنوات ومشروع ال٣ سنوات يحتاج إلى ٧ سنوات للإنجاز في أي جمعية سكنية وبعد التسليم سيفاجأ المشترك بعشرات الأعطال الإضافية في البناء.

ومع بداية الثورة السورية في ١٥-٣-٢٠١١ لجأت المصارف الخاصة ومعها المصرف العقاري إلى وقف التمويل الذي كانت تؤمنه للسوريين الراغبين بشراء بيت نظامي (طابو أخضر). ورغم الشروط الجائرة التي كانت تمارسها البنوك على المقترضين، حيث الفوائد المركبة التي يدفعها المقترض، إلا أنها كانت باباً من أبواب حصول السوري على بيت. ومع وقف باب الإقراض توقفت أحلام امتلاك بيت بالنسبة للآلاف.

أحاديث العقاريين

يذكر الكثير من الخبراء في مجال العقارات والعاملين في هذا المجال أن هذا القطاع يعيش أسوأ مرحلة في تاريخه، حيث كانت التبادلات بالملايين في أي مكتب عقاري في دمشق أو ريفها، وبسبب الأوضاع الراهنة والمتغيرات حيث حل الركود وقلة السيولة تراجعت تبادلات العقار وبشكل كبير وخطير، إلى درجة أن كثير من المكاتب العقارية قد أغلقت أبوابها وانقطع مصدر عيشها بسبب توقف عمليات البيع وغياب الزبائن والراغبين بشراء أي منزل.

وثمة مؤشرات يذكرها الخبراء إلى أن ٩٠٪ من أعمال المشتغلين في الحقل العقاري قد توقفت، وتراجعت عمليات البيع، وهذا يدلل إلى مدى التأثر الحاصل في هذا القطاع.

ويعتقد الكثير من العاملين في العقارات إلى أن توقف عمليات تمويل الشراء من قبل البنوك هي التي ساهمت في شلل هذا القطاع، وإذا أريد لهذا القطاع العودة للحياة، لابد من إعادة التمويل عبر الإقراض خاصة من قبل البنك العقاري، لأن وجود السيولة المالية هو المحرك الرئيسي لعمليات النشاط العقاري. وهناك من يعتقد أن العقار هذه الأيام فقد حيويته، وترافقت معظم الصعوبات مع بعضها البعض، حيث الواقع الصعب بسبب الأسعار الخيالية، مما تسبب بحالة ركود وحالة من الثبات والاستقرار عند حدود فرضها حيتان هذا السوق.

ويضاف إلى الكلام السابق أن أسعار الأراضي هي الأخرى قد حلّقت، ويقدر أن ٤٠٪ من تكلفة العقار أو الوحدة السكنية

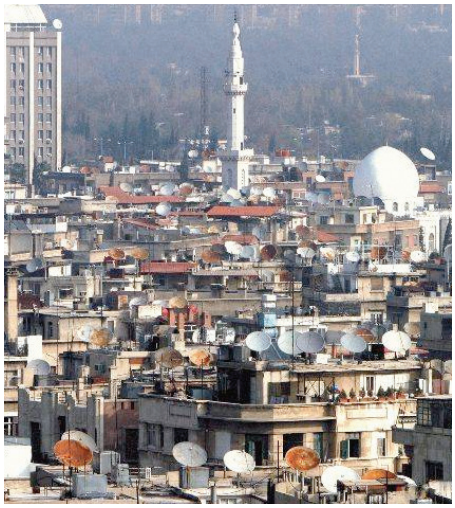

تعود لسعر الأرض. وهذا الأمر أضاف إلى الصعوبات السابقة صعوبة جديدة. وبالنسبة للأسعار الخيالية فقد وصل سعر المتر المربع على الهيكل إلى ٧٠ألف ليرة سورية في اللاذقية والكلام قاله مسؤول مكتب الإسكان في المكتب التنفيذي في محافظة اللاذقية. ونشر في إحدى الصحف الحكومية منذ أيام.

الأسباب العميقة لأزمة السكن

تكاد معظم أحاديث الناس في سوريا تتفق، على أن حيتان المال في هذا القطاع كانت تتحكم بأسعاره، وكانت الجرائد الإعلانية تحفل بمئات الإعلانات عن شقق وبيوت سكنية، ومع اقتراب السوري من السؤال عن سعر المسكن يصيبه الذهول، لأن قيمة العقار كانت ومازالت تعتبر رقماً فلكياً بالنسبة للسوري صاحب الدخل المحدود، وقد نشرت الكثير من الوسائل الإعلامية قصة الأسعار الفلكية التي وصل إليها سعر المسكن في سوريا، وقورنت آنذاك أسعار البيوت في سوريا بمثيلاتها في ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، وقد حازت أسعار بيوت دمشق على تصنيف عالمي فلكي.

هذا الواقع الخرافي في الأسعار وانقضاء العمر قبل تحقيق حلم امتلاك البيت، دلل أيضاً في إحدى معطياته على التقصير الهائل للمؤسسات السورية الحكومية المنهوبة من قبل مجموعات الفساد. وبدل أن تكون مشاريع الإسكان والجمعيات السكنية حالة متفردة لمساندة ذوي دخل المحدود، تحولت هي الأخرى إلى ساحة للمتاجرة العقارية ومشاريع سكن الشباب خير مثال على هذا الحال. وبالنسبة للجمعيات السكنية وإذا استثنينا عدد قليل منها مازالت تعمل وتقدم السكن لمشتركيها، فإن معظم الجمعيات السكنية في سوريا نخرها الفساد، وتحولت أموال المشتركين فيها إلى ساحة للسرقة من قبل فاسدين كثر. ويبدو أن دخول السوريين الضئيلة آخر ما يفكر به تجار العقارات السوريين والحكومات السورية المتعاقبة، لاسيما في هذه الأيام حيث يخيم الغلاء المتصاعد على الأسواق. وترك السوري مسألة الحصول على بيت نحو تامين معيشته اليومية. ويضاف إلى ماسبق، مافعله النظام السياسي السوري الذي لجأ منذ الأيام الأولى في الثورة إلى إطلاق النار على المتظاهرين السلميين، ومع استمرار الثورة ولجوء النظام إلى سياسة المزيد من العنف، وقصف منازل السوريين في المناطق الثائرة، هذه السياسة الأمنية جعلت سوق العقارات يتوقف بشكل شبه نهائي، لاسيما في المناطق الثائرة. وهنا برأينا يكمن السبب الكبير الذي جعل هذا السوق يتوقف عن العمل، ولم يكن توقف الإقراض إلا ضمن السياسة الأمنية التي انتهجها النظام تجاه الثوار والثائرين.

مشكلات مزمنة

ويؤكد الكثير من المتابعين إلى أن سوق الإيجارات هو الوحيد المستمر بالعمل هذه الأيام ووصل إيجار الشقة المفروشة في بعض أحياء دمشق إلى رقم كبير هو ٧٥ ألف ليرة سورية ولا دلائل إلى أن هذا الواقع سيتغير خاصة أن التضخم في ازدياد يوما بعد يوم. كما أن لجوء ملايين السوريين إلى دول الجوار أو النزوح الداخلي هرباً من القصف والقتل والقنص من قبل قوات النظام السوري، جعل سوق الإيجارات يتحرك بالنسبة لمن استطاع الإيجار والحصول على شقة سكنية. ومع اشتداد وتيرة القصف اليومي من قبل قوات النظام يبدو الحديث عن شراء شقة سكنية ترفاً مبالغاً فيه بسبب انعدام الأمان العام في البلاد. وتآكل القوة الشرائية عند معظم الفئات السورية. والعقاريون مازالوا يتحدثون أنه خلال الأشهر الثلاثة الماضية لم تتم أي عملية تجارية واحدة وهذا يعني أن البيع متوقف، ويقول آخرون من العاملين في هذا المجال: (نأتي أحياناً إلى المكاتب العقارية من باب التسلية حيث لا عمل ولا طلبات. وكنا سابقاً نشهد ونسجل عمليات تجارية متعددة، أما هذه الأيام فأصبحنا بلا عمل فلا مبيع ولا طلبات على شراء العقارات).

طبعاً أتباع النظام ومواليه يقولون الكلام ذاته كلما تحدث أحد أمامهم عن أزمة جديدة تعصف بالبلاد، وأمام أزمة العقارات المستفحلة يرددون الجملة إياها (موبدكن حرية)! والمتابع لمسألة العقارات في سوريا، يعرف أن هناك عقداً مستفحلة لم تستطع المؤسسات المعنية بالأراضي والعقارات حلها منذ سنوات طويلة، منها قضية الإفراز العقاري في الأراضي، وعمليات التجميل، وحل مشكلة التمليك بالنسبة للأراضي العائدة ملكيتها للدولة، إضافة لموضوع الاستملاك الجائر. ومازال السوريون يقضون سنوات في المحاكم من أجل تثبيت ملكياتهم، وهناك أيضاً مشكلات المفقودين في الثمانينات والحاليين وأعدادهم بعشرات الآلاف، والذين لم تقدم لهم المؤسسات الأمنية أية وثيقة تساعد أهلهم على التقدم في موضوع نقل ملكية العقارات للورثة. والأسئلة المتعلقة بهذا المجال كثيرة، ومنها هل سيتمكن ملايين السوريون الفقراء من الحصول على بيت في سوريا الجديدة القادمة؟ والجواب نتركه في عهدة ثوار سوريا وشعبها العظيم

سوريا ـ استخدام الأسلحة الحارقة في مناطق مأهولة بالسكان

هيومن رايتس ووتش- ١٢ كانون أول ٢٠١٢

واشنطن: قال ستيف غوس، مدير قسم الأسلحة في هيومن رايتس ووتش: «يزعجنا أن تكون سوريا قد بدأت، على ما يبدو، في استخدام الذخائر الحارقة، حيث تسبب تلك الأسلحة معاناة قاسية بصفة خاصة للمدنيين، ودماراً واسع النطاق في الممتلكات، عند استخدامها على المناطق المأهولة بالسكان».

يمكن أن تحتوي الأسلحة الحارقة على الكثير من المواد الملتهبة، بما فيها النابالم، أو الثرمايت، أو الفوسفور الأبيض، وهي مصممة لإشعال النار في الأغراض الجامدة، أو إحداث الحروق، لكنها ليست أسلحة كيماوية، حيث تقتل تلك الأخيرة أو تشل الحركة عن طريق الخواص السامة للمواد الكيماوية المنطلقة منها.

تؤدي الأسلحة الحارقة إلى حروق شديدة الإيلام، تصل إلى العظام في أغلب الأحيان، كما يمكنها التسبب في تلف الرئتين. يصعب علاج تلك الحروق، وخاصة في مناطق النزاع التي تفتقر إلى المرافق الطبية المجهزة.

منذ منتصف تشرين الثاني تم الإبلاغ عن استخدام الأسلحة الحارقة في أربعة مواقع على الأقل: داريا بريف دمشق، ومعرة النعمان في إدلب، وبيلا بريف دمشق، والقصير في حمص.

تعرفت هيومن رايتس ووتش على بقايا نوعين على الأقل من القنابل الحارقة الملقاة جواً، في مقاطع فيديو نشرها بعض النشطاء مؤخراً. تشير علامات البقايا إلى أنها قنابل حارقة مخصصة للطائرات من طراز «زاب» أو «زاهيغاتلنايا أفياتسيونايا بومبا» من صنع الاتحاد السوفييتي. النوع الأول هو قنبلة «زاب ١٠٠/١٠٥» زنة ١٠٠ كيلوغرام (٢٢٠ رطلاً). والنوع الثاني هو قنبلة «آر بي كيه-٢٥٠، زاب ٢،٥» التي تطلق ٤٨ ذخيرة صغيرة حارقة من طراز «زاب ٢،٥» فوق منطقة بمساحة ملعب كرة القدم. وأغلب الظن أن المادة التي تحتوي عليها هذه الذخائر الصغيرة هي مادة الثرمايت الملتهبة، حسب تحليل فني قدمه خبير الأسلحة المستقل نيك جنزن جونز.

تقارير الاستخدام على داريا بريف دمشق

بناءً على شهادة أحد الشهود، وقع أول استخدام موثق لسلاح حارق في ١٦ تشرين الثاني. قال أحد نشطاء داريا بريف دمشق، التي تعرضت لقصف عنيف من القوات السورية في الأسابيع الأخيرة، قال لـ هيومن رايتس ووتش إنه صور عدداً من مقاطع الفيديو تبين ذخائر «زاب» الصغيرة الحارقة أثناء إلقائها على داريا:

بدأت الطائرات الحربية في قصف داريا بهذه القنابل الملتهبة يوم ١٦ تشرين الثاني ـ كانت تلك أول مرة نرى فيها تلك القنابل. رأيت طائرات المیغ الحربية تطلق قنابلاً صغيرة تشب فيها النيران وهي لم تزل في الجو، وتواصل إطلاق نوع من أنواع الغاز (كذا، والمقصود الدخان) بعد أن تلامس أحد المباني أو الأرض. والمادة الشبيهة بالغاز التي تطلقها كريهة الرائحة، ولها رائحة حمضية، أو معدنية...

في ١ كانون الأول في نحو العاشرة صباحاً، كنت مع نشطاء آخرين في المركز الإعلامي حين سمعنا طائرة ميغ حربية تحوم فوقنا. حين خرجنا رأينا الطائرة الحربية تطلق قنبلة كبيرة، أدت إلى انفجار، وبعده أطلقت القنبلة أشياء تشبه كرات اللهب وتؤدي إلى انفجارات أصغر. رأيت أربعة من كرات اللهب هذه.

في صورة لـ«كرة اللهب» التي سقطت بجوار المركز الإعلامي يوم ١ كانون الأول، تظهر بوضوح بقايا ذخيرة صغيرة حارقة من طراز «زاب ٢،٥». وحسب الناشط الذي أجرت معه هيومن رايتس ووتش مقابلة، فإن طائرة ميغ قامت بإطلاق أسلحة حارقة على داريا مرة أخرى يوم ٢ كانون الأول. قام الناشط بتصوير الهجوم، الذي لم تنتج عنه إصابات حسب أقواله، ونشر مقطع فيديو يبين منزلاً وقد اشتعلت فيه النيران. يمكن رؤية كل من القنبلة من طراز «آر بي كيه-٢٥٠» وذخائر «زاب ٢،٥» الصغيرة في المقطع.

تقارير الاستخدام على بلدة معرة النعمان بإدلب

قامت هيومن رايتس ووتش بتحليل مقطع فيديو من بلدة معرة النعمان في محافظة إدلب بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني، وتظهر فيه طائرة تلقي ما يبدو أنه ذخائر «زاب-٢،٥» الصغيرة. ثمة مقطعان آخران يبينان ذخائر «زاب ٢،٥» الصغيرة وهي تحترق على الأرض بالقرب من بناية سكنية على طريق القلعة الرئيسي على أطراف معرة النعمان الغربية.

تم نشر المقاطع على قناة يوتيوب الرسمية للمكتب الإعلامي لمجلس قيادة الثورة بمعرة النعمان، القناة التي دأبت على نشر مقاطع فيديو من البلدة تصور الهجمات العسكرية السورية. يردد المصور في كل مقطع من تلك المقاطع أن تصويرها يجري في معرة النعمان. استخدمت هيومن رايتس ووتش صور القمر الصناعي للتحقق من تصوير تلك المقاطع بالفعل على طريق القلعة في معرة النعمان.

تقارير الاستخدام على بلدة القصير بحمص

يبيّن مقطع فيديو تم رفعه بتاريخ ٣ كانون الأول من بلدة القصير بمحافظة حمص، يبين ما يبدو أنه غارة جوية تستخدم الذخائر الصغيرة الحارقة، وقد تم تصويرها من مبعدة، بينما يبين مقطعاً آخر ذخائر «زاب ٢،٥» الصغيرة المشتعلة على الأرض في مدرسة غالب راضي في قلب القصير. تم رفع المقطعين على قناة يوتيوب «qmediacenter» التابعة لمركز القصير الإعلامي.

قال أحد النشطاء المحليين لـ هيومن رايتس ووتش:

أصابت القنابل مدرسة باسم «غالب راضي الريفية» وعدداً من المباني المجاورة لها. كانت القنابل مختلفة عن القنابل العنقودية، فقد اشتعلت أثناء سقوطها من طائرة الميغ الحربية. سمعت انفجاراً كبيراً وعدة انفجارات أصغر. رأينا الدخان في الجو وعند وصولنا إلى شارع الريفية رأيت تسعة منازل مشتعلة على الأقل.

وحين بلغت المدرسة رأيت سبعة قنابل على الأقل مشتعلة على أرض الملعب وينبعث منها دخان أبيض له رائحة فظيعة. كان الناس يساعدون العائلات التي في المباني المشتعلة. حين ذهبت إلى المستشفى الميداني كان هناك ٢٠ جريحاً على الأقل، بينهم نساء وأطفال. رأيت ثلاثة منهم على الأقل مصابين بجراح جسيمة لم أر لها مثيلاً من قبل.

تقارير الاستخدام على منطقة بيلا بدمشق

يبيّن مقطع فيديو يبدو أنه من منطقة بيلا بدمشق، تم نشره يوم ٣ كانون الأول، يبين طائرة حربية سورية تحوم فوق المكان، ثم يبين بقايا عبوة من طراز «آر بي كيه-٢٥٠ زاب ٢،٥» بالقرب من بناية سكنية مشتعلة في قلب منطقة كثيفة العمران، مع وجود ذخائر «زاب ٢،٥» صغيرة مشتعلة وظاهرة على الطريق المجاور للبناية السكنية المشتعلة. طوال مقطع الفيديو، ظل المصور يردد أنه يصور في منطقة بيلا بدمشق، وقد تم رفع الفيديو مع إضافة شعار «بيلا» باللغة العربية فوق الصورة.

تقارير الاستخدام على مواقع أخرى

في ٦ كانون الأول تظهر في مقطع فيديو نشرته قناة يوتيوب الخاصة بصحافة دير الزور، وفي مقطع آخر نشرته «derrevolutio11»، وكلتاهما من المنظمات المرتبطة بالمعارضة، تظهر بقايا العديد من قنابل «آر بي كيه-٢٥٠» علاوة على ذخائر «زاب ٢،٥» الصغيرة المحترقة. لا تملك هيومن رايتس ووتش أية معلومات أخرى عن موقع الغارة، رغم أنّ أحد مقاطع الفيديو التي نشرها النشطاء يزعم أنه يبين غارة بذخائر «زاب» التي ألقتها مروحية في دير الزور. ثمة مقطع فيديو آخر نشرته «AENNetwork» على يوتيوب بتاريخ ٢١ تشرين الثاني، وتظهر فيه بقايا عبوات «آر بي كيه-٢٥٠» وذخيرة «زاب ٢،٥» صغيرة حارقة يقال إنه تم العثور عليها في قرية قبطان الجبل بمحافظة حلب.

لم تنضم سوريا إلى اتفاقية الأسلحة التقليدية لعام ١٩٨٠، التي يرافقها بروتوكول مخصص للأسلحة الحارقة. انضم ما مجموعه ١٠٦ دول إلى البروتوكول الثالث لاتفاقية الأسلحة التقليدية، الذي يحظر استخدام الأسلحة الحارقة الملقاة جواً في المناطق التي تحوي «تجمعات من المدنيين». وتعمل هيومن رايتس ووتش على تقوية القانون الدولي القائم فيما يتعلق بالأسلحة الحارقة.

http://www.hrw.org/ar/news/2012/12/12-1

يهوذا الشعب الفلسطيني:

لهذا اجتاحوا مخيم اليرموك!

السوسن الدمشقي

يتساءل رشاد أبو شاور في صحيفة «القدس العربي» ببراءة ورصانة الباحث العلمي: «مخيم اليرموك يعاني الآن.. كثيرون من أهله رحلوا عنه.. فلماذا؟ من سبب رحيلهم، وتشردهم، وخوفهم؟! هذه هي الأسئلة التي أرى أنها تقودنا لمعرفة الحقيقة». لكنه من غربته المادية عن الشعب الفلسطيني وبعكس ما يدعي، وبعكس كل التحليلات والأخبار التي تناولت أحداث مخيم اليرموك والتي يعرفها فلسطينيو المخيم قبل سواهم، ويعرفون أن نظام الأسد طلب إلى كل سكان المخيم مغادرته، وهو من هجّر الفلسطينيين بعد أن قصف المخيم لأشهر خلت، مع ذلك يُصرّ أبو شاور أن «الجيش الحر، والنصرة، والاخوان المسلمون، كلهم يتحملون وزر جريمة (اغتيال) مخيم اليرموك.. هذه الجريمة التي لن ينساها شعبنا، وشرفاء أمتنا». أبو شاور فلسطيني سوري، ويعرف التاريخ الفلسطيني جيداً، ويعرف تاريخ العلاقات الفلسطينية السورية في ظل حزب البعث وآل الأسد، ومحاولاتهم المستمرة شق الصف الفلسطيني، وضرب الفلسطينيين في تل الزعتر، ومحاولاتهم تصفية «م.ت.ف» منذ بداياتها وحتى الآن، ويعرف دور الجبهة الشعبية– القيادة العامة في معارك النظام السوري ضد الفلسطينيين في سوريا ولبنان، والتي كان أبو شاور جزءاً منها حين كان أحد كوادر هذه المنظمة المشبوهة منذ نشأتها وحتى انشقاقه عنها مع «جبهة التحرير الفلسطينية» جماعة أبو العباس عام ١٩٧٦. وحتى خروجه من بيروت عام ٨٢.

مع أن أبو شاور في مقالته المشار إليها سابقا، وبحصافته المفقودة، ينبهنا بقوله «لا أنتمي لأي فصيل فلسطيني، منذ خرجت من بيروت عام ١٩٨٢، ولذا فشهادتي غير منحازة للقيادة العامة، أو غيرها»، متجاهلاً أنه نشأ وترعرع كشبيح في تنظيم جبريل، الذي كان ولا يزال أداة طيعة في يد النظام السوري لشق الصف الفلسطيني، وضرب مخيماتهم وقتل المقاومين منهم، منذ معارك عام ١٩٦٦ وحتى الآن. لماذا يخجل أبو شاور من تاريخه، ويحاول القفز فوقه حتى وهو يدافع عنه؟ إنها لعبة الإنتهازية حيث يسعى لإقناعنا بموضوعيته وشرفه الذي سفكه على أعتاب الديكتاتوريات العربية الآفلة من صدام حسين إلى القذافي وآل الأسد بالطبع، وهو ما يفسر دفاع أبو شاور المستميت عن كل الديكتاتوريين العرب، وآخرهم الأسد الصغير في مواجهة الشعبين السوري والفلسطيني معاً.

ولا يخجل أبو شاور من الكذب حين يقول «ولم يتحرك أحد من المخيم للدفاع عن النظام، فكل أهل المخيم التزموا بعدم التدخل، والبقاء على الحياد» متجاهلاً كل أخبار القيادة العامة وشبيحة أحمد جبريل الذين افتعلوا المعارك، وخرجوا على الفضائيات العربية، يعلنون التزامهم الجهاد دفاعا عن نظام الأسد، رافضين دعوات منظمة التحرير وباقي الفصائل للنأي بالنفس عن الصراع في سوريا..

وهو يكذب أيضا حين يصور شبيحة أحمد جبريل بأنهم «رجال يقومون بعملهم في الخدمة الاجتماعية، والصحية، والتعليمية». بينما هم شبيحة يقتلون الفلسطينيين قبل السوريين. ويكذب حين يقول «مخيم اليرموك خال إلى حد بعيد من السلاح» فالكل يعرف أن السلاح في يد جماعة جبريل وعملاء النظام الذين سموا أنفسهم لجاناً شعبية لحماية المخيم من العصابات السورية والفلسطينية!

ويكذب أيضا حين يرفض الاعتراف بأن «بعض من انضموا للجان الشعبية للحفاظ على المخيم، هم من فتحوا ثغرة في خاصرة المخيم ليندفع عبرها مسلحو جماعة النصرة، والجيش الحر..» بينما هم الشرفاء من كوادر القيادة العامة اللذين انشقوا عن شبيحتها المؤتمرين بتوجيهات أحمد جبريل وأولياء نعمته.

وأخيراً فالفلسطينيون الذين يعيشون في المخيم يدركون من الذي يقصف المخيم، ومن الذي أعطى الأمر بتهجير الفلسطينيين، ومن كان ينوي تدميره، لولا أن حلفاءه الروس طلبوا إليه أن يتوقف عن هذه الحماقة البشعة. وهم يعرفون أن يهوذا الشعب الفلسطيني يكذب في كل ما يقول أو يكتب، ويتلاعب بالحقيقة وينحاز للطغاة ضد مصالح الشعوب وحريتها، وضد مصالح الشعب الفلسطيني وحريته.

أبو علي لافروف

ياسر عطا الله

قاعدة ذهبية في العلاقات الدولية: «إن السياسة الخارجية لأي دولة هي امتداد لسياستها الداخلية». طبيعة السلطة وتركيبتها؛ أسلوب ممارستها للحكم؛ بنية مؤسسات الدولة وعلاقتها ببعضها، نوع العقد الاجتماعي السائد.. كلها أمور تؤطر علاقة الدولة بالعالم، وتحدد كيفية ممارستها لسياستها الخارجية. تسعفنا هذه القاعدة في سعينا إلى فهم السياسة الخارجية الروسية، وتحديداً إزاء الثورة السورية، ولاسيما في ظل عجز كثير من الآراء والنظريات والتحليلات عن تقديم تفسير مقبول ومقنع. مفهوم أن تسعى دولة كبرى بحجم روسيا إلى الحفاظ على مصالحها، ومفهوم أن يكون لها أهداف استراتيجية في هذه المنطقة الهامة من العالم، وكذلك مفهوم أن يعاودها حلم القوة العظمى لتكون نداً للولايات المتحدة الأمريكية، فتشاركها في إشعال حرب باردة جديدة.. كل هذا مفهوم، أما درجة اتفاقه مع المبادئ الأخلاقية والمثل الإنسانية فتلك مسألة أخرى..

إن العلاقات الدولية قلما تكترث بالأخلاق والمبادئ، خاصة إذا كان أحد الأطراف هو قوة عظمى، ومنذ أن صارت التجمعات البشرية دولاً، فقد كانت الأهداف النبيلة والمثل العليا أدوات وذرائع لا أهدافاً ودوافع.. إنها، على الدوام، شعارات تموه الحوافز الحقيقية: المصالح.

وروسيا ليست وحيدة في ذلك، فالدول الغربية أيضاً تحركها مصالحها.. مصالحها وحسب، وآخر مثال على ذلك هو الازدواجية الفاضحة في التعامل مع ثورتي ليبيا وسوريا، ومهما قيل من تبرير، فإن السبب الحقيقي الوحيد هو: (مصالح مستعجلة هناك ومصالح مؤجلة هنا)..

إذاً فليس وجود مصالح لروسيا هو ما يحيرنا، وليس حرصها على مصالحها هو العصي على الفهم.. بل إن ما نعجز عن فهمه هو هذه الطريقة غريبة الأطوار التي تسعى عبرها روسيا إلى تحقيق مصالحها.. والأكثر غرابة هو هذا الأسلوب الفج والغليظ في التعبير عن هذه المصالح..

أثناء الحرب العالمية الثانية أطلق بعض العرب لقب (أبو علي) على الزعيم النازي الألماني أدولف هتلر، و(أبو علي) لقب عزيز على قلوب العرب، لا يستحقه إلا من تتوفر فيه صفات الرجولة الكاملة. إنه (القبضاي) و(الزكرت) الذي يجيد استخدام قبضته أكثر من إجادته استخدام لسانه، والذي إذا تحدث قال عبارات مقتضبة مجلجلة لا أثر فيها للمجاملة والكياسة ولباقة (النسوان).. يومها استحق هتلر هذا اللقب لأنه دأب على التصريح بأنه سيسحق الانكليز والفرنسيين وسيمحو اليهود عن وجه الأرض..

واللافت أن هذا اللقب حُجب، بعد هتلر، عقوداً طويلة لعدم توفر من يستحقه، إلى أن قرر أنصار النظام السوري، منذ شهور، منحه إلى الشخص الوحيد الذي وجدوه أهلاً له: سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي. أبو علي لافروف لم يقل بأنه سيسحق الانكليز والفرنسيين، ولم يهدد بمحق اليهود، ومع ذلك فقد أبدى من إشارات الرجولة ما لا يقل شأناً عن ذلك: كان يبتسم عندما يذكر أمامه آلاف الشهداء السوريين من ضحايا النظام، وكان يرد بنكات سمجة عندما يسأل عن رأيه بتضحيات الشعب السوري، وفوق ذلك كان يأتي على ذكر (الإرهابيين المعارضين) أكثر مما يفعل شريف شحادة، ويشرح محاسن النظام وروعة إصلاحاته بجدية تفوق جدية فايز عز الدين نفسه! لافروف هذا، بنبرته الجليدية، وعباراته الغليظة، وتجهمه الدائم، صار رمزاً للسياسة الخارجية الروسية، ودليلاً مؤكداً على أن هذه السياسة لم تتغير قيد أنملة منذ عهد بريجنيف.

لماذا؟! لنعد إلى القاعدة الذهبية: إن نظام الحكم الروسي لم يتغير كثيراً عن ذلك الذي كان في عهد بريجنيف. لقد أعيد انتاجه مع تعديلات غير جوهرية، وهو لا يزال نظاماً قمعياً تسلطياً لا يقيم وزناً لتطلعات الشعب الروسي ولا لرغبته بالمشاركة. لا يعترف بحقوق الإنسان ولا بالحرية الفردية، ويملك مفهوماً عتيقاً عن الكرامة الانسانية (كرامة الفرد من كرامة أمته)..

فكيف إذاً نطلب من نظام كهذا أن ينظر إلينا بطريقة تختلف عن نظرته إلى شعبه؟.

لا عنب الشام ولا بلح اليمن

فرص (الحل اليمني) في سورية

هشام القاسم

منذ اللحظة التي وقّع فيها اليمنيون ذلك الاتفاق الذي توج ثورتهم، فإن مصطلحاً سياسياً جديداً قد ولد: (الحل اليمني). بل إن بعض القائمين على الاتفاق ورعاته، لا يخفون طموحهم في جعل صيغة الحل هذه بمثابة (نظرية) قابلة للنقل والتكرار في أمكنة وأزمنة مختلفة، وإن اقتضى الأمر بعض التعديل هنا أو هناك.

في الواقع فإن عناصر عديدة في هذا الاتفاق ـ الحل تجعله مبتكراً، وتغري البعض قي نسخه على تجارب أخرى ولاسيما الثورة السورية:

هناك أولاً تلك الازدواجية المقصودة، فمن ناحية يبدو الحل (وسطاً) يرضي كلا الطرفين، وخاصة الديكتاتور، إذ يعطيه فرصة خروج آمن يحفظ بعضاً من ماء الوجه، ووفق اتفاق وقعه بنفسه. ولكنه من جهة ثانية يبدو حلاً جذرياً، إذ يوصل الثورة، وإن بعد وقت قليل، إلى هدفها المنشود، وهو التخلص نهائياً من الحكم الفاسد لصالح وعائلته.

وثانياً، فقد كان من شأن الاتفاق أن يفكك أكبر قدر ممكن من القضايا المعدة للانفجار في وجه العهد الجديد، فالتراضي، الذي ظلل الحل، قلل من إمكانية الانتقام، وضيق من هامش ردود الفعل، خاصة من قبل حلفاء صالح العسكريين والقبليين.

وثالثاً، فالحل أُنجز تحت مظلتين ضامنتين: مظلة إقليمية جسدها مجلس التعاون الخليجي، والذي كان الإطار الذي ولدت فيه فكرة الحل، وكذلك كان القناة إلى المظلة الثانية: مجلس الأمن بإجماع أعضائه الخمسة..

هاتان المظلتان أمنتا قبول الحل من حيث المبدأ، ثم ضمنتا تنفيذه، ورعتا خطواته إلى حد ما..

إضافة إلى ذلك، هناك السياق الإجرائي الذي بدا سلساً ومحكماً:

قيام الرئيس بنقل صلاحياته إلى نائبه، فيما يبقى هو رئيساً رمزياً بلا صلاحيات لفترة مؤقتة، يتنحى بعدها نهائياً.

يشكل واحد من رموز المعارضة حكومة وحدة وطنية، تتولى مع نائب الرئيس شؤون المرحلة الانتقالية والإعداد لما بعدها..

ورغم أن (يمن ما بعد صالح) لا يزال يواجه أزمة معقدة متعددة الأشكال والمظاهر، غير أن أنصار (الحل اليمني)، يفاخرون بأن حلهم هذا قد أنهى المرحلة الأولى، مرحلة نقل السلطة، بأقل التكاليف وأيسر السبل المتاحة. وهم يقيسون نجاعة هذا الخيار على ما آلت إليه الأمور في كل من ليبيا وسورية..

في ليبيا حيث تطلب مسار الثورة تدخلاً عسكرياً من قبل حلف شمالي الأطلسي (ناتو)، وهو خيار لا يزال الكثيرون في منطقتنا يبدون حساسية كبيرة إزاءه، من منطلق الاعتداد بالاستقلال الوطني، وكذلك من منطلق كلاسيكي لمفهوم الثورة التي «يجب أن لا تنتصر إلا بأيدي أبنائها».

أما في سورية فإن مسار الثورة قد طال كثيراً، ووصل إلى حالة استعصاء، مع ثمن باهظ، بل وخرافي، من دماء السوريين وثروات بلادهم، وفي ظل غياب تام لأي رغبة دولية في التدخل.

لقد مر اليمن بحالة استعصاء مشابهة، فلا الثورة استطاعت أن تخلع صالح، ولا هو تمكن من إخمادها.. وهذا، ربما، ما دفع البعض إلى القول بإمكانية نسخ (الحل اليمني) في سورية، أو على الأقل نقل ملامحه الأساسية، مع تعديل بعض التفاصيل بما يلائم الخصوصية السورية..

ولكن، قبل ذلك، توفرت إشارات عديدة جعلت الكثيرين يرجحون أن الثورة السورية ستسلك مسار حل آخر: الحل الليبي.

إن تركيبة النظام السوري شبيهة إلى حد ما بتركيبة النظام الليبي (حكم عائلي بأذرع أمنية شديدة البأس وجيش مبني على الولاء المطلق للزعيم..)، وأسلوبا النظامين يحملان الكثير من القواسم المشتركة، سواء في الحكم؛ أو في إدارة الأزمات؛ أو في التعاطي مع المطالب الشعبية؛ أو في العلاقة مع الخارج.. ولا ننسى أن النظامين قد جمعتهما، لفترة طويلة (جبهة الصمود والتصدي) ومن ثم (محور الممانعة)، قبل أن يغير الأخ العقيد رأيه، ويقوده جنون عظمته إلى مغامرات أكثر تشويقاً في مجاهل القارة الأفريقية.

تشابه النظامين أفضى إلى تشابه في مساري الثورتين (في انطلاقتهما الأولى على الأقل)، ففي سورية، كما في ليبيا، ثورة شعبية عفوية، أُجبرت على حمل السلاح في مجابهة نظام أبدى استعداداً لخرق كل المحظورات وتجاوز كل الحدود..

غير أن الثورة السورية سرعان ما انعطفت مبتعدة عن الطريق الليبي. بدأ الانعطاف مع اجتماع وزراء الخارجية العرب، الذي فشل في التوصل إلى إجماع شبيه بالذي حصل إزاء ليبيا، فلم يستطع العرب المنقسمون حمل قرار واضح ومحدد إلى مجلس الأمن، وعندما فعلوا ذلك بعد لأي ووقت طويلين، ظهرت العقدة الروسية التي عطلت الإجماع الدولي، مقدمة ذريعة مناسبة للغرب الذي لم يمتلك شهية ولا حافزاً كافيين من أجل التدخل..

هكذا اعتقد البعض أن (الحل اليمني) بات هو الخيار الأمثل، إن لم يكن الوحيد، فتتالت الأفكار وتعددت المبادرات وكثرت خطط التسوية.. وجميعها من نسل (الحل اليمني)، مع وجود اختلافات في بعض التفاصيل.

كانت البداية من الجامعة العربية، حيث خرج الاقتراح الشهير بأن يتنازل الرئيس السوري عن بعض صلاحياته إلى نائبه (فاروق الشرع)، ما يكفل للأخير القيام بإجراءات بينها الدعوة إلى مؤتمر وطني والحوار مع المعارضة.. وقد ولد الاقتراح ميتاً، بسبب رفض النظام السوري حتى مجرد الحديث في الأمر.

ثم أبدى الروس حماساً لفكرة (الحل اليمني) ولكنهم تمسكوا بإضافة تفصيل: أن يبقى رأس النظام حتى نهاية ولايته (٢٠١٤)، ثم يتاح له أن يخوض انتخابات تعددية!! الشيء الذي أفقد جهودهم أي مصداقية وجعلها غير قابلة للتداول..

وظلت عناصر (الحل اليمني) حاضرة في كواليس المفاوضات الإقليمية والدولية، وفي أروقة المنظمات الدولية، وربما نستطيع أن ندرج المبادرة التركية الأخيرة في سياق الطروحات المتناسلة عن هذا الحل.

فهل تنجح نسخة ما من (الحل اليمني) في سورية؟

ثمة الكثير من المعطيات التي تفضي إلى (لا) كبيرة وقاطعة:

البعد الأخلاقي الذي يمنع أي طرف في المعارضة من الجلوس مع النظام (أو جزء منه)، بعد أن قتل نحو مئة ألف وشرد الملايين من السوريين، وهو السبب نفسه الذي يجعل بقاء النظام برضا الشعب، ولو ليوم واحد، أمراً مستحيلاً.

وثمة فارق بين تجربتي اليمن وسورية، فالدول الداعمة لنظام صالح (السعودية ودول الخليج والولايات المتحدة) هي التي اجترحت الحل هناك، ثم فرضته وسهرت على تنفيذه. أما في الحالة السورية، فالدول الداعمة للنظام (روسيا وإيران خاصة) هي التي حالت دون أي مخرج سلمي، وهي التي لا تزال تعزز ميله إلى الخيار العسكري..

والأهم هو الفارق بين نظامي البلدين، فصحيح أن كليهما يندرج تحت توصيف الديكتاتورية، غير أن الديكتاتورية نفسها أنواع وأشكال، والنظام السوري ينتمي إلى نوع نادر من الديكتاتورية، وهو بذلك أقرب إلى التركيبة (الصدامية ـ القذافية) منه إلى التركيبة التي كان عليها نظام صالح.

إنه نظام لا يعرف أي شكل من أشكال السياسة؛ لا يعترف بأي طرف آخر؛ لا يقبل التفاوض ولا الحلول الوسط؛ لا يجيد اغتنام الفرص ولا قراءة الواقع؛ ولا يصغي حتى للحلفاء والأصدقاء.. نظام يضع نفسه بين خيارين لا ثالث لهما: إما أن ينتصر أو ينكسر.. وهناك الكثير مما يشير إلى حتمية الخيار الثاني، وبالتالي فإن هذا النظام ستفوته التسوية على الطريقة اليمنية، كما فاتته أي تسوية وفق طريقة سورية خاصة.. ما يجعل المثل المصري الشهير ينطبق عليه تماماً: «لا طال عنب الشام ولا بلح اليمن».

السينما السورية في المهرجانات الدولية

الحق في التعبير.. والمسؤولية الثقافية

يم درويش

كان لنا عاداتنا، كان لنا تشرين يحتفل فيه السوريون بمهرجانهم السينمائي وأفلامهم وجنون القفز بين صالات السينما المُهترئة في دمشق، وكانت تنفجر الحكايات، ذلك الفيلم الذي شاهدناه في صالة مسرح «الحمراء» باللون الأصفر، فيلم «تانغو» الذي شاهدناه في مسرح «القباني» الصغير بالمقلوب.. وتلك الليلة التي هربنا من رقابة الأهل وشاهدنا عرض المفاجأة في صالة «الشام» في منتصف الليل، وآلاف التفاصيل الأخرى عن عوالم اغتربنا عنها اليوم كما اغترب كل شيء. إذ يبدو لزاماً كي نبني صالة عرض جديدة أن نهدم القديمة حين لم يكن في الإمكان ترميمها، لما عاث فيها من اهتراء.

بعيداً في مهرجانات السينما العربية يحكون اليوم حكايات السوريين الجديدة، حكايات الأحلام الكبيرة والرقص كتف بكتف في حمص العدية، حكاية ساحة حماة تغني وراء «القاشوش» للحرية، وحكاية الأطفال الذين ماتوا، حكاية الدم المسفوك من جميع خلايا الفسيفساء السورية. وسط كل هذا انفجرت أزمة (الرأي والرأي الآخر)، أو بمعنى ثاني، سؤال: أين تقف حدود حرية الرأي والتعبير، خاصة وأنّ الفيلم السينمائي عمل تعبيري قبل أن يكون رسالة إنسانية أو فنية أو أي شيء آخر. فبعد أن امتنع (مهرجان القاهرة السينمائي الدولي) في دورته ال (٣٥) عن عرض فيلم المخرج السوري عبد اللطيف عبد الحميد «العاشق»، قام (مهرجان دبي السينمائي) بخطوة مماثلة بالإضافة إلى امتناعه عن عرض مشاركتين سوريتين هما «مريم» لباسل الخطيب و«صديقي الأخير» لجود سعيد.

علماً أنّ المخرجة السورية «هالة العبد الله» كانت قد أصدرت بياناً بشأن سحب فيلمها «كما لو أننا نسمك كوبرا» من مهرجان القاهرة السينمائي الدولي لعام ٢٠١٢، ذكرت فيه: (كنت قد وافقت على عرضه هذا لأنني أرغب في التواصل مع الجمهور المصري ولأنني أؤمن أن المهرجانات هي نافذة للسينمائيين وخاصة المستقلين منهم، كي يعرضوا أفلامهم في جو من التبادل الايجابي والحرية.

ولكن فهمت من ردود فعل بعض المسؤولين عن المهرجان في القاهرة، وكذلك في مهرجان دبي، أنهم يعتبرون السينما مستقلة عن السياسة وهذا ما يبرر لهم استقبال وعرض أفلام لمخرجين من سوريا يساندون حتى اليوم النظام السوري.

إنّ المخرجين المدافعين عن هذا النظام بصمتهم أو بمساندتهم الصريحة له يعطونه الحق، شاؤوا أم أبوا، بطرده لزملائهم من مؤسسة السينما بسبب مواقفهم التضامنية مع ثورة شعبهم. حيث كانوا قد اعتبروهم في بيان لهم سابق أنهم خونة فهم يستحقون العقاب.

إنّ المخرجين المدافعين عن هذا النظام بصمتهم أو بمساندتهم الصريحة له يعطونه الحق، شاؤوا أم أبوا، باعتقال الممثلين والسيناريست والصحفيين والمصورين ومهندسي الصوت والمخرجين. إنّ المخرجين المدافعين عن هذا النظام بصمتهم أو بمساندتهم الصريحة له يعطونه الحق، شاؤوا أم أبوا، بقتل المصورين والمخرجين الوثائقيين.

هؤلاء المخرجون لا أريد لفيلمي أن يتقاسم معهم أرض مهرجان يتوهم أنّ السينما مستقلة عن السياسة). من جهتها تناقلت وسائل الإعلام بياناً رسمياً أصدره «مهرجان دبي السينمائي الدولي» بعد قراره بإلغاء مشاركة المخرجين الذين أوضح أنهم من الموقعين على ما عُرِفَ ب «بيان سينمائيّ الداخل» كما اشارت العبد الله. بالإضافة إلى: (بأنّ المهرجان لم يكن يوماً إلا مع الإنسانية بمعناها الأوسع والأشمل، تماماً بما يضمن الحرية والكرامة والعدالة للناس جميعاً. وإذا كان شعار المهرجان «ملتقى الثقافات والإبداعات»، فإن هذا ليس إلا أرضيةً لتلاقي البشر من مختلف الأعراق والأديان والاتجاهات الفكرية والأيديولوجية، على قاعدة احترام حقّ الإنسان في الحياة أولاً، وحقّه في الاختلاف ثانياً، وحقّه في تكوين الرأي والتعبير عنه، ثالثاً. ومن هنا، فإنّ السينما التي يراها المهرجان، ويحتفي بها، ويسعى إلى دعمها، هي تلك السينما التي تحترم إنسانية الإنسان؛ السينما التي لا تنفصل عن شؤون الناس وشجونهم، وآلامهم، وآمالهم، وأحلامهم بغد أفضل(«.

لافتاً إلى أنّ المهرجان: (لن يستطيع الفصلَ بين القول والفعل، بين الأداء الفني والمواقف الحياتية، خاصةً لدى الانتباه إلى أن بعض المخرجين، من صانعي هذه الأفلام السورية، سبق لهم أن شاركوا بالتوقيع على «بيان سينمائيّ الداخل السوري»، الصادر في شهر مايو ٢٠١١، والذي نادى بـ«الإصلاح» تحت قيادة «رئيس الجمهورية»، دون أن يطرأ أي تغيير أو تعديل في

هذا الموقف، على رغم نهر الدم المنساب على الأرض السورية(.

وعليه يعود التساؤل: هل يصح منع أي إنسان من التعبير عن رأيه؟ حتى إن كان موالياً لنظام سياسي اتبع حلاً أمنياً صارماً في التعاطي مع مطالب شعبه، ممّا أسفر بعد ٢١ شهراً عن مصرع (٤٤،٠٠٠) مواطن سوري كما ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، إذ في مصادر حقوقية أخرى تجاوز عدد الضحايا هذا الرقم بكثير، وهو بحسب المرصد أيضاً لم يشمل أعداد الجنود السوريين المقتولين في مواجهتهم الحراك بشقيه السلمي والمُسلّح، كما لم يشمل أعداد المفقودين والمعتقلين والذي أشارت مصادر أنه قد تجاوز المئة ألف سوريّ بكثير.

أليس من الممكن اعتبار هذا الفعل من قبل إدارات سياسية مغايرة للسياسة التي يؤيدها هؤلاء المخرجون والتي تشرف على هذه المهرجانات، نوعاً من «التحريض الدعائي»؟!!

هكذا تساءل كثيرون، بل وصل الأمر بالبعض إلى طرح مقاربة استنكار المثقفين السوريين لمنع السلطات السورية عرض فيلم المخرج السوري الراحل «عمر اميرالاي» المعنون «طوفان في بلاد البعث». وهنا أقول أنّ المقاربة خاطئة في السياق الذي استخدمت فيه، لأنّ من منع فيلم «اميرالاي» هو سلطات بلاده، ولم تمنعه من المعرض في مهرجان واحد، بل طوال عقود، كما لم تسهل تراخيص العمل للمخرج على أي فيلم آخر، بالإضافة إلى منعه من السفر خارج بلاده. في المقابل كذلك نتساءل عن النقاط التي ذكرها بيان العبد الله: ألم يكن في صمتهم قبول، والقبول مشاركة؟؟ أولم يكن بيانهم تحريضيّاً في خطابه السياسي لدورهم كفانين أو مثقفين سوريين؟ ومتى على المثقف أن يتحمل وزر قوله الفكري أو السياسي؟ لكنني أوافق تماماً أنّ أعمالهم يجب أن لا تُمنع من العرض، إذ يجب أن تبقى شاهدةً على تاريخهم، على مقولاتهم الفكرية في الوقت الذي تجري فيه الدماء السوريين مثلهم، على خلاصهم الفردي في الوقت الذي يُعتقل ويُقتل ويُفصل فيه زملاؤهم. يجب أن يشاهدها كل طفل سوري، وكل مواطن عربي، وأن تعبر في صفحات التدريس كنماذج لما يمكن للصمت أن يكونه، فهو كما قال الشاعر الفلسطيني محمود درويش يوماً: (قد يكون الصمت فأساً.. وقد يكون فوانيس نجوم).

هذا ليس درساً أوّلاً في التاريخ السينمائي لتخاذل المثقف أمام فكره ودوره كمثقف، فأفلام المخرج الأمريكي من أصول يونانية «إيليا كازان» تدرّس لقيمتها السينمائية حتى اليوم، لكن هذا لم يمنع أنّه حين قررت أكاديمية العلوم السينمائية تكريمه بأوسكار فخري عن معظم تاريخه، هتف المحتجون خارج الصالة بلافتات كتب عليها: «أبي لم ينل حقه حتى في العمل السينمائي»، وفي داخل الصالة كانت قلة من زملائه وطلبته الذين غدوا نجوماً بارزين من قبلت الوقوف احتراماً للمخرج، وقلة أقل من صفقت له. إذا لم ينس أحد انّ «إيليا كازان» وشى برفاقه السينمائيين في ما عُرِف ب «القائمة السوداء» التي وضعتها لجنة محاربة المكارثية في أميركا في خمسينيات القرن الماضي، ممّا تسبب باعتقال وتهجير ومنع من العمل لأسماء تلك القائمة، حتى بعد أن كتب مذكراته المليئة بطلب المغفرة.

أجل يا سادتي: لكم أفلامكم، ولكم عاركم.

فضيحة اختطاف الصحفيين الأجانب في سوريا

فداء يونس

هل يصدق أحد أن الدولة تقوم باختطاف الصحفيين؟! نعم يحدث ذلك عندما تتحول الدولة إلى عصابات للشبيحة تمارس كل أعمال التشبيح، وتصل حدود عدم المسؤولية أنها تنكر معرفتها بما يحصل، كما تمّ في قضية اختطاف الصحفي الأمريكي ريتشارد إنغيل وفريقه من العاملين لصالح شبكة «ان بي سي» الأمريكية، حيث اختطفوا لخمسة أيام، قبل أن يتمكنوا من الفرار بتاريخ ١٨ من هذا الشهر، بمساعدة «كتائب أحرار الشام» من الجيش الحر، أثناء اشتباك لهم مع تلك الميلشيا، على حاجز.

هذا ما صرح به إنغيل لشبكة «ان بي سي» بعد يوم واحد من فراره، موضحاً إن خاطفيه هم من الميليشيات الموالية لنظام بشار الأسد والتي تعرف باسم الشبيحة، وهددوا بقتله وفريقه، بعد أن عصبوا أعينهم وربطوا أيديهم للخلف، وذلك في إطار التعذيب النفسي الذي وصل ذروته من قبل الخاطفين المقنعين حين طلبوا إلينا «أن نختار واحدا منا ليطلقوا عليه النار اولا. وعندما رفضنا الاختيار، اطلقوا عيارات وهمية .. اطلقوا النار في الهواء. كانت تجربة مؤلمة بحق».

ومما صرح به الخاطفون أنهم تدربوا في ايران، وهم متحالفون مع حزب الله اللبناني، وأضاف إنغيل وانهم يريدون «مقايضتهم بأربعة عناصر ايرانيين وشخصين لبنانيين وعدد اخر من الاشخاص خطفهم معارضون مسلحون سوريون».

وقال «كانوا سينقلوننا الى معقل لحزب الله داخل سوريا .. حين تمكنا من الفرار ولجأنا الى حاجز للمعارضين المسلحين» حيث تمكنوا من العبور الى تركيا ووصلوا بصحة جيدة.

كاريكاتير العدد - المقابلات الإعلامية

مازن درويش يحصد جائزة «حرية الصحافة» للعام ٢٠١٢

سارة مراد

أن تُكرّم خارج بلادك وحقوقك الأساسّية كمواطن بالدرجة الأولى مُنتهكة ليس بالأمر الجديد في تاريخ بلادنا، ويستمر إلى اليوم، فها هو «مازن درويش» الصحفي والحقوقي السوري المُعتقل في سجون بلاده منذ أكثر من عشرة شهور يحصد جائزة «حرية الصحافة» للعام ٢٠١٢ التي تمنحها منظمة «مراسلون بلا حدود»، ووفق إعلان منح الجوائز فقد استحقها «درويش»: (تكريماً لدوره ولعمله الصحافي الدؤوب للدفاع عن حرية التعبير في سوريا).

كما منحت المنظمة جائزة حرية الصحافة للصحيفة الأفغانية «٨ صبح»، وهي صحيفة يومية تهتم بحرية التعبير وتنادي بحرية الصحافة وحرية الانسان في أفغانستان.

مازن درويش (٣٨ عاماً) ناشط في الدفاع عن حقوق الإنسان، وعضو «الاتحاد الدولي للصحافيين»، أسّس عام ٢٠٠٤ «المركز السوري للإعلام وحرية التعبير» وهو المؤسسة السورية المُختصة بمراقبة أداء وسائل الإعلام والانترنيت في سوريا، والدفاع عن حقوق العاملين في المجال الإعلامي ممّن يتعرّضون للاعتقال التعسفي نتيجة عملهم. أصدر المركز خلال سني عمله مجموعة من الدراسات والتقارير الدورية، منها: «مراقبة أداء الإعلام في تغطية الانتخابات التشريعية» ٢٠٠٧، «الرقابة على الانترنيت»، «تواتر توزيع المطبوعات في سوريا»، «الانتهاكات الواقعة على الصحفيين السوريين» وتقاريره السنوية. في عام ٢٠١٠ حصل المركز السوري على الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، وفي تشرين الثاني ٢٠١١ نال مازن درويش جائزة «رولاند برغر» للكرامة الإنسانية.

في المقابل، تعرّض مازن درويش للمضايقات الأمنية المُتكررة، والاعتقال التعسفي أكثر من مرة، وفي بداية الثورة السورية تمّ توقيف مازن درويش في ٢٠١١/٣/١٦ عدة ساعات، وفي ٢٠١١/٣/٢٣ اعتقل بعد استدعائه للتحقيق على خلفية تصريحات إعلامية أدلى بها حول الاعتقالات في سوريا وأحداث درعا. علماً أنّه ممنوع من السفر منذ عام ٢٠٠٧. ثم بتاريخ ١٦ شباط ٢٠١٢ اقتحمت المخابرات الجوية مقر المركز في دمشق، واعتقلت مازن درويش و١٢ ناشطاً ومدوناً ممن يعملون معه، بالإضافة إلى زائرين. لاحقاً تمّ إحالة سبعة من العاملين في المركز وزائرة إلى القضاء العسكري بتهم (الحض على التظاهر- وحيازة وثائق محظورة بهدف نشرها)، في حين لا يزال مازن درويش وأربعة من العاملين معه هم: المدوّن حسين غرير- هاني الزيتاني- عبد الرحمن حمادة ومنصور العمري قيد الاعتقال.

مازن درويش ليس وحيداً في محاربة السلطات السورية له ولعمله، إذ ومنذ اندلاع الثورة السورية في آذار ٢٠١١، وبحسب بيانات «منظمة مراسلون بلا حدود» فقد لقي ما لا يقل عن ١٧ صحافيا مصرعهم في سوريا كما يوجد رهن الاعتقال ٢١ صحافيا، من بينهم مازن درويش. علماً أنّ المنظمة الدولية ذكرت أنّ عام ٢٠١٢ هو الأكثر دموية على الصحفيين حيث قتل ٨٨ صحفياً خلال قيامهم بعملهم، وهو أعلى رقم تصدره المنظمة منذ بدء عملها العام ١٩٩٢.